مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ISSN : 1112 -7163 E-ISSN: 2588-1892
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/2

تشخيص ظاهرة المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط وآليات مواجهتها

Diagnosing the phenomenon of the Dutch disease in the economies of Arab oil-exporting countries and the mechanisms to confront them

بلقلة براهيم[1] ، صلاح محمد[2] ، ضيف أحمد[3]

1 – جامعة شلف، كلية العلوم الاقتصادية ، b.belkella@univ-chlef.dz

2 – جامعة تيسمسيلت، كلية العلوم الاقتصادية ، mohammed.slah@univ-msila.dz

3 – جامعة البويرة، كلية العلوم الإقتصادية، a.dif@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2021-03-15 تاريخ القبول: 2021-10-07

ملخص –

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص ظاهرة المرض الهولندي في الدول العربية المصدرة للنفط والبحث عن الآليات الكفيلة بتجنب آثاره السلبية، وذلك اعتبارا من البلدان العربية المصدرة للنفط تعتبر من البلدان الغنية بالموارد (النفط) والتي ارتبطت اقتصاداتها بالأداء المخيب والإخفاق وهو ما يعرف في الأوساط اقتصادية بالعلة الهولندية، سنقوم في البداية باستعراف أهم الخصائص التي تتصف بها اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط، وسنعتمد في تشخيصنا لهذه الظاهرة على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، ومن ثم نقوم بتقديم بعض الآليات والسياسة الكفيلة بتجنب آثار ظاهرة المرض الهولندي. وقد توصلت دراستنا إلى أن جل الدول العربية المصدرة للنفط تعاني من أعراض المرض الهولندي، وأنه لمواجه آثاره عليها تبني سياسة التنويع الاقتصادي وتوخي الحرص في إدارة الاقتصاد الكلي وفي السياسة المالية..

الكلمات الدالة –

نفط، مرض هولندي، سياسة مالية، دول عربية.

المؤلف المرسل: بلقلة براهيم: belkellabrahim@gmail.com

Abstract-

This Study Aims To Diagnose The Phenomenon Of The Dutch Disease In The Arab Oil-Exporting Countries And To Search For Mechanisms To Avoid Its Negative Effects. At The Outset, We Will Identify The Most Important Characteristics That Characterize The Economies Of The Arab Oil-Exporting Countries, And We Will Rely In Our Diagnosis Of This Phenomenon On A Set Of Economic Indicators, And Then We Will Present Some Mechanisms And Policies To Avoid The Effects Of The Dutch Disease Phenomenon. Our Study Found That Most Of The Arab Oil-Exporting Countries Suffer From The Symptoms Of The Dutch Disease, And That To Face Its Effects, They Must Adopt A Policy Of Economic Diversification And Be Careful In Managing The Macroeconomic And Fiscal Policy.

Key Words-
Oil, Dutch Disease, Financial Policy, Arab Countries.

1. - مقدمة

يمثل النفط دورا هاما ومحوريا ضمن اقتصاديات الدول العربية المصدرة له، والتي تعتبر عوائده المالية أهم مصدر لتمويل التنمية فيها، حيث ساهم النفط وعائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة في الأقطار العربية المصدرة للنفط خلال العقود الأربعة الأخيرة، إذ تم استخدام عائدات النفط لتحديث البنية التحتية وخلق فرص العمل وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، كما مكنها من زيادة احتياطاتها الرسمية. غير أن الإفراط في الاعتماد على النفط يؤدي إلى ظواهر سلبية تتمثل في أن النمو في القطاعات غير النفطية تنخفض عكسيا مع زيادة نسبة النمو في الإيرادات من قطاع النفط نسبة إلى إجمالي الناتج الوطني الإجمالي، وهذا ما أثبت رقميا فيما كان معروفا في الأوساط الاقتصادية بظاهرة "الداء الهولندي"، كما أن الطابع الدوري للنشاط الاقتصادي يرجع بنسبة كبيرة لتقلبات أسعار النفط، إذ أن تقلب عائدات النفط تجعل من إدارة الاقتصاد عملية صعبة ومعقدة خاصة في الحالة التي لا يمكن التنبؤ فيها بهذه التغيرات الدورية، وتؤدي التقلبات الكبيرة و الغير متوقعة في النفقات العامة إلى تكاليف اقتصادية كلية هامة، تشمل كل من تخصيص الموارد المرافقة لتغيرات الطلب، و الأسعار النسبية، و تقلبات سعر

الصرف الحقيقي ذات التأثير السلبي على تنافسية الصادرات المحلية، وزيادة المخاطر التي يواجهها المستثمرون في القطاعات خارج الموارد النفطية، كما أن التقلبات الحادة في النفقات الحكومية تجعل القطاع الخاص يواجه صعوبات في تخطيط استثماراته و اتخاذ قراراته في المدى الطويل، وبما ينطوي هذا من آثار سلبية على الاستثمار الخاص وعلى النمو في قطاعات الاقتصاد الأخرى خارج قطاع النفط، وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي. على ضوء ذلك تبحث هذه الورقة البحثية الإجابة عن الإشكالية التالية:

فيما تتمثل جوانب المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط؟ وما هي آليات مواجهته؟

من خلال السؤال الرئيسي السابق يمكن طرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

- فيما تتجلى مظاهر المرض الهولندي في الدول العربية المصدرة للنفط؟

-هل يمثل توفر النفط نعمة أم نقمة على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط؟

-كيف يتم التصدي لعوارض المرض الهولندي في الدول العربية المصدرة لنفط ؟.

للإجابة على هذه الأسئلة الفرعية السابقة نقترح **الفرضيات** التالية:

- تظهر أعراض المرض الهولندي من خلال العلاقة بين استغلال النفط والتدني الذي يحدث في القطاعات المنتجة الأخرى خاصة كالصناعة والفلاحة.

-يمثل النفط نعمة على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط لأنه يعتبر المصدر الأساسي لتمويل التنمية، كما يشكل نقمة من خلال التأثير السلبي الذي تخلفه انهيار العائدات على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

- يمكن مواجهة أعراض المرض الهولندي من خلال تحييد العائدات النفط عن الاقتصاد المحلي.

-هدف البحث: نهدف من خلال إلى هذه الورقة البحثية إلى تشخيص ظاهرة المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط، ثم ثم اقتراح أهم الآليات الكفيلة بمواجهة هذه انعكاسات هذه الظاهرة على اقتصاديات هذه البلدان، ويمكن الوصول إلى هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- محاولة الإلمام بأهم المفاهيم حول موضوع المرض الهولندي أو نقمة الموارد الطبيعية كما يصطلح عليه في بعض الدراسات.

-محاولة تحديد أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد عوارض المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط.

-محاولة اقتراح بعض الآليات الكفيلة بتحييد لآثار المرض الهولندي على الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعة عامة وباقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط على وجه الخصوص.

-أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث من خلال الإشكال الذي يحدثه تقلب أسعار النفط في السوق العالمية وما يحدثه من انعكاسات سلبية على الاقتصاديات التي تعتمد في صادراتها على المواد الأولية ، كسعر الصرف والتوازنات المالية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية، حيث أصبحت هذه الحالة تعرف في الأدبيات الاقتصادية الحديثة بما يسمى بالمرض الهولندي، حيت ترتبط هذه النظرية تاريخيا بالأداء الاقتصادي الضعيف والمخيب للبلدان الغنية بالموارد

2. - مفهوم ظاهرة المرض الهولندي.

لا تختلف معظم الدراسات الحديثة في أن البلدان التي تتمتع بثروات ضخمة من الموارد الطبيعية عادة ما يكون أداء اقتصادها أسوء من البلدان التي لا تتمتع بهذا القدر الضخم من الموارد ، غير أن هذه الوضعية لا تشمل كل الدول الوفيرة الموارد ، فهناك بعض هذه الدول من يتميز بأداء اقتصادي أفضل من أداء دول أخرى (إندونيسيا التي تعتمد على النفط و بتسوانا الغنية بالماس) ، لكن في الكثير من الحالات تكون وفرة الموارد أحد أهم محددات الإخفاق الاقتصادي في هذه البلدان ، فحالات الإخفاق في تحقيق التنمية في الدول المصدرة للنفط و لموارد أخرى كثيرة. و قد قدم خبراء الاقتصاد مجموعة من التفسيرات الكامنة وراء الأداء الاقتصادي الهزيل لبعض البلدان الغنية بالموارد أو ما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية(curse Resource Natural)، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن نظرية المرض الاقتصادي الهولندي و دورية السياسة المالية و تطاير أسعار الموارد الطبيعية ، تعتبر من بين أهم التفسيرات الاقتصادية لنقمة الموارد الطبيعية.

تهدف نماذج المرض الاقتصادي الهولندي" Dutch Disease" لتحليل الآثار السلبية التي تنتج عن الزيادة الكبيرة في كميات وأسعار صادرات البلد من

الموارد الطبيعية، و خاصة إذا كانت هذه الموارد تمثل نسبة عالية من الصادرات الإجمالية لاقتصاد البلد، وقد ظهرت هذه النماذج ابتدءا من سنوات الستينات في أعقاب التجربة التي شهدتها هولندا خلال الفترة الممتدة من 1959 حتى عام 1975 (Arzelier & Marie, 1998, p. 120)، ففي سنة 1959 تم اكتشاف كميات كبيرة من النفط و الغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهولندا في بحر الشمال و التي سرعان ما ترتب عنها تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي وانكماشا في قطاع الصناعة التحويلية خاصة. و في هذا المجال تعتبر الدراسة التي أجراها عالما الاقتصاد(1995) J.D.Sachs &A.M.Warner واحدة من أكثر الدراسات شمولا، والتي كانت بعنوان "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي"، حيث استخلصا هذان الاقتصاديان أنه من بين أبرز الخصائص الحديثة للنمو الاقتصادي المثيرة للدهشة هو أن الدول التي تتميز بوفرة في الموارد تحقق معدلات نمو منخفضة، مقارنة بتلك الدول التي لا تمتلك موارد كبيرة، إذ أن الاقتصاديات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للناتج الداخلي الخام لسنة 1971 تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة في الفترة اللاحقة من 1971 حتى 1989 (Sachs & Warner, 1995, pp. 2,3).ويرجع Throvaldur Gylfason هذا الارتباط السلبي بين ثروة الموارد و النمو إلى أربعة عوامل رئيسية: (Gylfason, 2001, pp. 848-850)

-تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، و بالتالي تعرض الاقتصاد لظاهرة المرض الهولندي الذي يترتب عليه تراجع القطاع الصناعي، وانخفاض حجم الصادرات خارج الموارد الطبيعية.

-إن وفرة الموارد قد تؤدي إلى ما يسمى بسلوك البحث عن الريع، حيث تقوم الدولة (السلطة الحاكمة) بعملية توزيع الريع الناتج عن تدفق إيرادات المورد الطبيعي، وهو الوضع الذي سوف يؤدي إلى انتشار الفساد وعدم الشفافية في مجالات الأعمال، التخصيص الغير منتج للعمل، انخفاض مستوى الاستثمار وبالتالي تباطؤ معدل النمو الاقتصادي.

- تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى انخفاض حافز العمل لدى أفراد البلد وبالتالي انخفاض حافز خلق الثروة، كما أن هذا الوضع يجعل الحكومات تهتم أقل بالمصلحة الاقتصادية في إبرامها للاتفاقيات التجارية مع دول أخرى، مما

يفضي إلى قدر كبير من الضرر بقطاعات الاقتصاد المنتجة ولا يشجع على الاستثمار.

- إن البلدان التي تعتقد أن الموارد هي أهم الأصول التي تمتلكها، يجعلها تقلل من شأن الاستثمار في مواردها البشرية بإعطاء اهتمام أقل و تخصيص نفقات منخفضة للتعليم.

ويشير مصطلح العلة الهولندية، المرض الهولندي، لعنة الموارد، نقمة الموارد إلى معنى واحدا رغم اختلاف طرق وأوجه التعريف، إذ تعرف على أنها:

هي حالة الانفجار (boom) في قطاع إنتاجي مصدر يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير، بمعنى آخر أن زيادة كبيرة وغير متوقعة لأسعار السلع الغير تجارية وكذا الخدمات، تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية (Marc-antoine, 2003, p. 8).

وقدم صندوق النقد الدولي أفضل تعريف لظاهرة لعنة الموارد، ومفادها أنها ظاهرة معقدة يمكن فيه لوفرة الإيرادات من الموارد الطبيعية أن تترجم إلى هدر وكساد وفساد ونزاع، وذلك من خلال العديد من الآليات الاقتصادية والمؤسسية، وآليات انتقال تداعيات الاقتصاد السياسي، وتتضمن قضايا رئيسية تتمثل فيما يلي: (سلسلة تقارير سامبا، 2010، صفحة 13)

- "المرض الهولندي" وهو مجموعة من الآثار الاقتصادية الكلية السلبية، التي تنشأ من حدوث زيادة كبيرة في الإنفاق الممول بإيرادات النفط والغاز، فإذ كان هذا الإنفاق موجها أساسا إلى سلع منتجة محليا، يمكن أن ترتفع السلع المحلية وترتفع قيمة سعر الصرف، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحول رأس المال والعمالة إلى إنتاج سلع غير تجارية، وإلى تآكل القدرة التنافسية للاقتصاد غي النفطي.

-التعامل مع التقلب الشديد للإيرادات يؤدي إلى الهدر ودورات الانتعاش والكساد والاقتراض المفرط (إما توقعا لإدرار الإيرادات أو لدعم مستويات الإنفاق عندما تتراجع الإيرادات النفطية).

-الاعتماد المفرط على إيرادات الموارد يمكن أن يحول البلدان المنتجة للموارد إلى دول تعتمد على الريع، وفيها تكرس الحكومة اهتماما أكبر

لوظائف إعادة التوزيع التي يحتمل أن تكون غير فعالة، بدلا من وظائف المتعلقة بالتنظيم والإشراف والضرائب وإدارة الاقتصاد.

3. -تشخيص ظاهرة المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربية النفطية

تتجلى عوارض المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربية النفطية من خلال ما يلي:

1.3. - ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية وازدهار القطاعات المنتجة للسلع غير تبادلية

إن الزيادة الكبيرة في أسعار الموارد النفطية في سوق النفط العالمية قد شجع الدول العربية النفطية على التوسع في الإنفاق الحكومي، وهذا ما أدى إلى حركة عوامل الإنتاج من خلال عناصر الإنتاج إلى الأنشطة التي يعمل بها القطاع المزدهر (قطاع النفط)، وسحب عناصر الإنتاج من السلع المنتجة لسلع التبادلية المعدة للتصدير مثل الصناعة والزراعة إلى القطاعات المنتجة للسلع غير التبادلية مثل قطاع الخدمات، ويؤدي ذلك إلى انكماش أو ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية، وبالتالي ينمو ويزدهر القطاع الإستخراجي وقطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى (الصناعة والزراعة) (فليح ، 2004، صفحة 77).

وفيما يتعلق بالدول العربية النفطية فإنه ومن خلال الجدول رقم (1) يتبين أن الاعتماد على القطاع النفطي يعتبر من السمات الرئيسية التي تتميز بها هذه الدول، وذلك من خلال الأهمية النسبية للقطاع الإستخراجي ضمن الناتج المحلي الإجمالي, حيث تراوحت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي نسبة أقصاها 53.29%سنة 2008 وأدناها 23.62% سنة 2016، وقد نما القطاع الإستخراجي بنسبة 19.83% في المتوسط خلال الفترة 2002 - 2018، ولا شك أن اعتماد هذه الدول على هذا المورد باعتباره مصدرا رئيسيا للدخل, يجعل جميع جهودها التنموية عرضة للتقلبات في الأسعار والكميات المنتجة منه التي تتحدد في الغالب في الأسواق العالمية.

جدول 1: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية خلال الفترة 2002 -2012 الوحدة%

السنوات	مساهمة الزراعة في ن.م.إ	مساهمة الخدمات في ن.م.إ	مساهمة الصناعة في ن.م.إ	مساهمة القطاع النفطي في ن.م.إ	مساهمة القطاع غير النفطي في ن.م.إ
2002	4.71	38.81	9.66	35.6	64.40
2003	4.4	38.23	9.47	39.42	60.58
2004	3.82	36.80	9.27	41.31	58.69
2005	3.10	32.21	8.63	48.62	51.83
2007	2.49	31.86	8.26	47.75	52.25
2008	2.14	31.95	8.05	53.29	46.71
2009	3.84	41.67	9.68	38.48	61.52
2010	2.36	37.28	7.90	44.65	55.34
2011	2.03	34.33	8.04	47.88	52.11
2012	1.92	34.21	8.07	48.58	51.42
2013	2.43	37.29	7.93	45.98	54.02
2014	2.53	39.90	7.99	41.83	58.17
2015	2.87	51.11	9.65	27.82	72.17
2016	2.91	54.47	9.49	23.62	76.38
2017	.352	.1951	.797	.9827	.0272
2018	.412	.6645	.928	.6632	.3467

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد 2002 -2019.

وفيما يتعلق بقطاع الخدمات فإن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعتبر كبيرة جدا حيث لم تقل عن 31% خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أقصى نسبة لها سنة 2016 بـ54.47%، بينما سجلت أدنى نسبة سنة 2007 بما مقداره 31.86%، وقد نمى هذا القطاع بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 14.71% خلال الفترة2002 -2018، أما فيما يتعلق بالزراعة والصناعة فإن مساهمتها في الناتج المحلي تعتبر ضعيفة جدا، حيث لم تتجاوز مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 5% ولم يحقق سوى معدل نمو في المتوسط قدره 6.21

%خلال الفترة 2002 -2018، أما الصناعة فإنها هي الأخرى لم تتجاوز نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 10%، وقد حققت معدل نمو في المتوسط قدره 14.09% خلال نفس الفترة . كما تجدر الإشارة إلى أنه رغم المساهمة المعتبرة للقطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن النشاط الاقتصادي في القطاع الغير نفطي مرتبطا ارتباطا شديدا بالنشاط في القطاع النفطي.

من خلال التحليل السابق تتجلى عوارض المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربية حيث ينمو ويزدهر القطاع الإستخراجي وقطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى (الصناعة والزراعة)، فعلى الرغم من أن الإيرادات النفطية قد ساعدت على نمو النشاط في القطاعات غير النفطية، إلا أن الهياكل الاقتصادية الحالية للدول العربية النفطية ما تزال تعتمد وبشكل كبير على النفط، ولم تسفر جهود التنمية الحالية عن إحداث تغيرات ملموسة في هيكل توزيع الناتج هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ملكية الدولة للنفط وبسبب كونه المصدر الرئيسي للناتج، قد جعلت من القطاع العام مسيطرا على النشاط الاقتصادي وتراجع دور القطاع الخاص بشكل واضح. وبقدر ما تم تحقيقه من إنجازات إلا أن السياسات التي اتبعت بشأنها قد تسببت في العديد من الاختلالات، وهي اختلالات تفاقمت حدتها بمرور الوقت وباتت تشكل قيدا على عملية التنمية ذاتها.

2.3 . - ضعف تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات

ومن الممكن تفسير ضعف الأداء النسبي في القطاعات غير المعنية بالموارد الطبيعية (النفط)، بأن انحسار النشاط الاقتصادي في هذه القطاعات يرجع لتأثير تزايد قيمة صادرات الموارد على سعر الصرف والقدرة التنافسية (سلسلة تقارير سامبا، 2010، صفحة 8)، حيث يصبح بالإمكان زيادة الإنفاق بالعملة المحلية ما إن يوجه جزء من تدفقات العملة الأجنبية الجديدة إلى الداخل ويصرف بالعملة المحلية، ومن خلال هذه القنوات المتنوعة تؤدي التدفقات الإستثنائية للعملات عادة إلى رفع مستوى النشاط الاقتصادي المحلي الأمر الذي يؤدي في بعض الحالات إلى ارتفاع حقيقي في قيمة العملة، ويصبح ذلك مصدرا للصعوبات في الاقتصاد إذا عرقل تنوع الصادرات أو قوى النشاطات

التقليدية على المنافسة (صندوق النقد الدولي، 2007، صفحة 4). وفي الدول العربية النفطية مازالت صادرتها خارج المحروقات بعيدة على المستوى المطلوب إذ لا تتجاوز مساهمتها إجمالي الصادرات ما نسبته 5%.

3.3 . - تأثير التوسع في الإنفاق الحكومي على نمو الواردات

عندما تقوم الدول باتخاذ قرارات تتعلق بالإنفاق العام، فإنها ستؤثر على الكمية المعروضة من السلع والخدمات في كل من القطاع التبادلي وغير التبادلي (أثر الإنفاق)، ومقابلة الزيادة في الطلب الحكومي تكون عبارة عن الزيادة في الواردات من السلع الزراعية والصناعية، وفي حالة الدول العربية النفطية أدى التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2002 -2014 إلى نمو الواردات بمتوسط معدل سنوي قدره 11.39% خلال هذه الفترة إذ انتقلت من مستوى 109.041 مليار دولار سنة 2002 إلى مستوى 613020مليار دولار سنة 2014 وذلك في أعقاب متوسط نمو سنوي للنفقات العامة قدر بـ 10.62% خلال نفس الفترة، ولقد عرفت الواردات منحا تصاعديا تزامن مع المنحى التصاعدي الذي عرفته النفقات العامة خلال الفترة 2002 -2014 ، ومع انخفاض حجم النفقات العامة بعد انهيار أسعار النفط منذ منتصف 2014 وانتقالها من مستوى706.88 مليار دولار عام 2014 إلى مستوى 595.39 مليار دولار عام 2017 أي بنسبة انخفاض قدرها 15.77٪ انخفض حجم الواردات بما نسبته 10.53٪ خلال نفس الفترة وهذا ما يبينه الشكل رقم(1).

شكل1. تطور النفقات والواردات في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2002 -2018

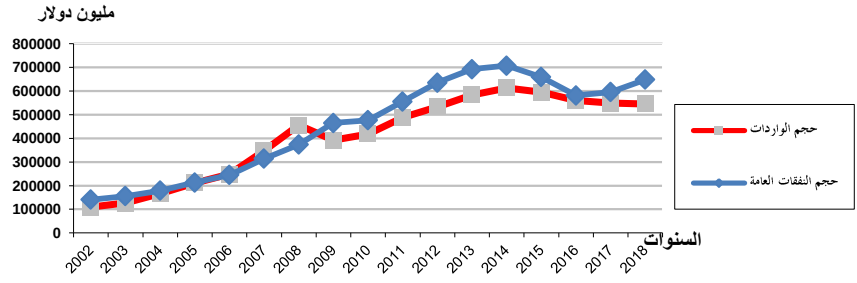

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد 2007 - 2019

أما القطاعات غير التبادلية (قطاع الخدمات) فإن زيادة الطلب على منتجاته والتي نمت في الدول العربية المصدرة للنفط بنسبة 11.31% في متوسط فترة 2002 -2018، قد أدى إلى ارتفاع الأسعار بسبب عدم القدرة على الاستيراد، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع دخول عوامل الإنتاج في هذه القطاعات، ومن ثم تتم عملية تحول داخلية لعوامل الإنتاج من القطاعات التصديرية إلى القطاعات غير التصديرية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

3.4 . - تأثير انتعاش قطاع النفط على معدلات التضخم.

في معظم البلدان الغنية بالموارد و بدون استثناء يؤدي انتعاش قطاع الموارد الطبيعية إلى ارتفاع في معدل التضخم المحلي ، حيث تؤدي زيادة الفائض في ميزان المدفوعات و ما يرفقه من تراكم في احتياطات الصرف الأجنبي إلى توسع في عرض النقود ، و ينتج أيضا عن ارتفاع الدخل الحقيقي (الناتج عن أثر النفقات) زيادة في الطلب على النقود ، و تتزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد المحلي للبلدان الغنية بالموارد عندما يتجاوز عرض النقود الطلب عليها، و بما أن أسعار السلع القابلة للتبادل التجاري تتحدد في الأسواق العالمية فإن مصدر الضغوط التضخمية في هذه البلدان هو قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري الذي يؤدي الانتعاش إلى ارتفاع أسعار منتجاته مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف. وفيما يلي يظهر تأثير انتعاش أسعار النفط خلال الفترة 2000 -2015 على معدلات التضخم من خلال قياس التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط.

جدول2. التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الوحدة: %

الدول العربية النفطية	2000	2002	2005	2008	2010	2014	2016	2017	2018
الامارات	1.3	.92	6.2	.312	0.9	2.3	1.9	2.0	3.2
الجزائر	0.3	.41	1.4	.94	3.9	2.9	2.0	2.0	0.2
السعودية	- 1.1	.60	0.5	.99	3.8	2.2	2.1	- 0.8	2.5
العراق	5.0	19.3	37.0	2.7	2.4	2.2	0.3	0.2	0.4
عمان	-	-0.3	1.9	-4.6	3.2	1.0	1.1	1.6	0.9

								1.2	
0.3	0.4	2.7	3.4	-2.4	.215	8.8	.20	1.7	قطر
0.6	1.5	3.5	3.1	4.6	.610	4.1	.90	1.8	الكويت
12.1	28.7	22.7	2.4	2.5	.410	2.7	-9.5	-2.9	ليبيا
2.52	4.55	4.53	2.43	2.36	7.67	7.82	1.93	0.61	المتوسط

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد2019

لقد أدى التوسع الكبير في الإنفاق العام في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة بين 2000 - 2008 والذي سجل متوسط معدل نمو سنوي قدره 24.83%، نتيجة زيادة عوائد الصادرات النفطية إلى بروز التضخم في بشكل رئيسي، حيث ارتفع متوسط معدل التضخم في الدول العربية النفطية بدلالة الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 0.61% سنة 2000 إلى معدل قدره 7.67% سنة 2008. وتباينت معدلات التضخم في الدول العربية النفطية سنة 2008 وسجلت أعلى مستوياتها في قطر والإمارات وليبيا، حيث بلغت على التوالي 15.2% و10.6% و10.4%، بينما سجلت أدنى مستوياتها في كل من عمان والجزائر بمعدل -4.6% و4.9% على التوالي. في حين أن انخفاض معدلات نمو النفقات العامة خلال الفترة 2010 -218 وتسجيلها لمعدلات سالبة إلى استقرار معدلات التضخم خلال هذه الفترة.

3.5 . - دورية السياسة المالية في الدول العربية النفطية.

تواجه البلدان العربية المصدرة للنفط تحديات مالية جسيمة وسط أجواء من تقلب أسعار النفط وضعف النمو، إذ أفضى ضعف مؤسسات المالية العامة إلى افتقار الإنفاق إلى الكفاءة من عدة أوجه وهو ما ترتب عنه انتهاج سياسات مالية مسايرة للاتجاهات الدورية، حيث أن الخاصية الأساسية التي تميز الموازنة العامة بالنسبة للدول العربية النفطية هو ارتباطها الشديد بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية فخلال الفترة 2002 -2013 عرف رصيد الميزانية لهذه المجموعة من الدول فائضا شهد ارتفاعا كبيرا وتزايدا مستمرا متناسبا مع المنحى التصاعدي الذي عرفته أسعار النفط باستثناء سنة 2009 التي سجلة عجزا بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط، ليتحول رصيد الموازنة إلى عجزا ابتداء من سنة 2014 حتى عام 2018 بسب صدمة أسعار النفط

التي بدأت منذ منتصف 2014. وظهرت مواطن ضعف في المالية العامة برغم الجهود التي بوشرت مؤخرا لضبط الأوضاع في مختلف بلدان المنطقة. وأدى هذا الأمر إلى تعُرض كثير من البلدان لمخاطر أجواء عدم اليقين الخارجية، بما فيها تلك المرتبطة بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي والتوترات التجارية، ووقوعها تحت ضغوط محلية نتجت عن التباطؤ المتوقع في معدلات النمو، وذلك بفعل افتقارها إلى إطار متوسط لسياسة الموازنة، وضعف مستوى الامتثال لقواعد المالية العامة من جراء ارتفاع الإنفاق وتراجع جهود تعبئة الإيرادات وضعف شفافية دورة الميزانية والانضباط المالي، وهو الأمر الذي يجعل مستوى إيرادات تصدير النفط هي المحدد لسياسة الإنفاق العام في هذه الدول ، حيث يتبين لنا من خلال الجدول (3) أن هناك تناسب الطردي ما بين معدلات نمو النفقات العامة ومعدل نمو العائدات النفطية والتي تتناسب بدورها مع معدلات نمو أسعار النفط، فخلال الفترة 2002 -2008 والتي سجلت معدلات نمو مرتفعة لعائدات النفط بلغت متوسط معدل نمو سنوي قدره 26.02% والتي تزامنت مع المعدلات المرتفعة لأسعار النفط إذ سجلت متوسط معدل نمو سنوي قدره 25.31%، عرف النفقات العامة للدولة معدلات نمو قياسية حيث سجلت خلال نفس الفترة متوسط معدل نمو سنوي قدره 27.5%، ومع انحسار العائدات النفطية بعد سنة 2014 وتسجيلها لمعدلات نمو سلبية خلال السنوات 2014 و2015 و2016 نتيجة انهيار أسعار النفط وتسجيلها هي الأخرى لمعدلات نمو سلبية عرفت النفقات العامة تراجعا كبيرا بتسجيلها لمعدلات نمو سلبية سنتي 2015 و2016 وذلك بعد مرور 12 سنة من الإرتفاع المستمر. وتعتبر سياسة الانفاق العام بمثابة القناة التي تنقل تقلبات أسعار النفط إلى بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية، فمثلا عندما تنخفض أسعار النفط نتيجة لصدمة بترولية معاكسة فإن هذا سوف يؤدي إلى انخفاض في النفقات العامة و بالتالي انخفاضا موافقا في الطلب على الاستهلاك و الاستثمار، مما سوف يؤثر سلبا على النمو.

جدول3. تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والنفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2000 -2018

السنوات	أسعار النفط (دولار للبرميل)	رصيد الميزانية (مليون دولار)	معدل نمو النفقات العامة(%)	معدل نمو أسعار النفط(%)	معدل نمو العائدات النفطية(%)
2000	27.6	23578	14.61	57.71	63.69
2001	23.1	6733-	5.62	16.3-	14.15-
2002	24.3	5627-	2.40-	5.19	1.16-
2003	28.2	19261	10.92	16.04	15.17
2004	36	49431	14.59	27.66	32.90
2005	50.6	106782	19.41	40.55	47.48
2006	61	156764	14.80	20.55	18.54
2007	69.1	144416	28.19	13.27	6.39
2008	94.1	286683	18.92	36.18	21.46
2009	61.0	- 26896	18.58	35.17-	33.86-
2010	77.4	30572	7.68	26.88	28.60
2011	107.5	111239	16.55	38.89	31
2012	109.5	199996	14.40	1.86	19.24
2013	105.9	122064	8.91	3.28-	7.56
2014	96.2	28123-	2.1	9.16-	6.74-
2015	49.6	- 215660	6.8-	48.44-	45.80-
2016	40.8	- 180608	11.76-	17.74-	34.61-
2017	52.6	- 125175	2.44	28.92	64.01
2018	69.8	74685-	8.82	32.7	20.84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد 2002 -2019

أما بالنسبة لرصيد الميزانية فهو الآخر تميز بعدم الاستقرار (انحرافه المعياري 6.45%) وهذا بسبب تبعيته و ارتباطه الشديد بتقلبات أسعار البترول حيث كان رصيد الميزانية موجبا في الفترات التي تميزت بارتفاع أسعار البترول و سالبا في فترات تراجع أسعار النفط.

4. -متطلبات مواجهة آثار المرض الهولندي على اقتصاديات الدول العربية.

من أصعب المسائل بالنسبة للحكومات التي تواجه زيادة في تدفقات الموارد المالية الناتجة عن زيادة أسعار و حجم صادراتها من الموارد الطبيعية هو التأثير المحتمل للمرض الهولندي على الاقتصاد والذي مس جل الدول العربية المصدرة للنفط مما ترك آثارا غير مرغوب فيها على الجانبين الاقتصادي الاجتماعي للبلد والتي سبق الإشارة إليها، و لمواجهة هذه الآثار، تطرح عدة خيارات ترتبط معظمها مع ممارسة جيدة في إدارة الربح الغير متوقع الذي مصدره مداخيل تصدير الموارد، و تتراوح هذه السياسات بين الحاجة إلى كبح الإنفاق العام ، و الحاجة لخلق بيئة ملائمة لتنويع الاقتصاد خارج قطاع النفط، وفيما يلي أهم المتطلبات والآليات الأساسية مواجهة آثار المرض الهولندي على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط:

1.4 . - وضع أداة الاستثمار قابلة للاستمرار

إحدى الأدوات التي تهدف إلى مساعدة صانعي السياسات على تحديد مقدار ومدى سرعة توسيع نطاق الاستثمار العام هي "أداة الاستثمار القابلة للاستمرار" المقترحة في دراسة (Berg and others. 2013) وتأخذ هذه الأداة في الاعتبار الصلة بين الاستثمار والنمو وتستند إلى افتراضات مثل معدل العائد على رأس المال العام .وبتحليل سيناريوهات السياسة البديلة للاستثمار العام المخطط -باستخدام توقعات متفائلة ومتشائمة بشأن إيرادات الموارد المتوقعة- يمكن لصانعي السياسات اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن كيفية تخصيص تلك الموارد بين الادخار الخارجي والاستثمار المحلي. ونظرا لأن تحقيق مكاسب إنمائية تدوم طويلا هو إحدى الغايات المحورية لسياسة استثمار إيرادات الموارد، فيمكن أن تساعد الأداة أيضا على تقييم ما إذا كان الاستثمار العام المخطط قابل للاستمرار في الأجل الطويل أو ما إذا كان سيتطلب قدرا مفرطا من الإنفاق للحفاظ على رأس المال المبني بإيرادات الموارد (Andrew, Rafael, Shu- Chun, & Luis-Felipe, 2012, pp. 92-129).

2.4 . - الميزان الرئيسي غير النفطي وربطه بثروة البلد

تتمثل أفضل طريقة لفحص الجانب المالي في الفصل بين الإيرادات النفطية وغير النفطية والإنفاق، ويتمثل مقياس العجز المرتبط بهذا الموضوع في العجز غير النفطي الرئيسي، والذي يقيس حجم الموارد النفطية التي توجهها الحكومة إلى الاقتصاد (بيدرو، 2011، صفحة 34)، والذي يوضح أن الإيرادات تستبعد الدخل النفطي على أساس أنه أشبه بالتمويل، ويقدم هذا الميزان مؤشرا مفيدا للغاية لقياس اتجاه السياسة المالية وقابليتها للاستمرار. ومن المنظور طويل الأجل يتحدد هدف الحكومة في اختيار عجز رئيسي غير نفطي يتسق مع القدرة على الاستمرار ماليا، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم اليقين الذي يحيط بالثروة النفطية بعين الاعتبار، ويتحدد العجز غير النفطي القابل للاستمرار بثروة البلد أكثر مما يتحدد بتدفق الإيراد النفطي (ستيفن و وورلاندو ، 2003، صفحة 37).

ورغم خاصية عدم اليقين المرتبطة بالثروة النفطية، فإن هذه الاعتبارات تجعلنا نستخلص أن رصيد المالية العامة الأولي غير المرتبط بالنفط هو مؤشر مهم لقياس وجهة السياسة المالية العامة وقابليتها للاستمرار في البلدان الغنية بالموارد النفطية، لذا فإنه ينبغي أن يستخدم هذا المقياس كأساس لتحديد سياسة المالية العامة ومستويات الإنفاق، وتشير دراسة Barnett and Ossowski والمتعلقة بالبلدان المنتجة للنفط أن عددا قليلا منها يبرز الرصيد غير النقدي (الميزان الرئيسي غير النفطي) في الموازنة (Steven & Ossowski, 2002, p. 13).

3.4 . - إدارة سعر الصرف من التأثيرات السلبية لوفرة الموارد

تستخدم الحكومة سياسة سعر الصرف لغرض حماية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري من التأثير السلبي لانتعاش قطاع الموارد الطبيعية على الاقتصاد، وخاصة ضد أثر النفقات الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وأثر إعادة تخصيص الموارد، إن تدخل الحكومة في سوق الصرف الأجنبي يكون بهدف حماية القطاع الصناعي من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، و في هذه الحالة فإن تخفيض سعر الصرف هي

الوسيلة الملائمة لتثبيط الأثر السلبي لأثر النفقات على قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري وهذا بواسطة رفع الأسعار المحلية للسلع القابلة للتبادل التجاري بالنسبة للسلع الغير قابلة للتبادل التجاري، و يشير (Amuzegar1983) في هذا الصدد أن الارتفاع المبدئي في الأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل التجاري بعد الانتعاش و الذي يسببه الانخفاض الاسمي لسعر الصرف (نتيجة تطبيق حماية الصرف) يكون فقط مؤقتا و بدون أي تأثير على هيكل قطاعات الاقتصاد حتى في المدى القصير إذا لم ترفق سياسة سعر الصرف سياسات أخرى. (شكوري، 2012/2011، الصفحات 57 -59)

4.4 . - سياسة التعقيم النقدي

تستهدف سياسة التعقيم (تقييد عرض النقود) التدفقات الغير مرتقبة للعملات الأجنبية لغرض الحد من ارتفاع الطلب على السلع الغير قابلة للتبادل التجاري والخدمات لتجنب ارتفاع المستوى العام للأسعار و التضخم، وتتطلب عملية التعقيم بالإضافة إلى سياسة نقدية صارمة تكوين احتياطي أجنبي للصرف. وتؤثر السياسة النقدية الصارمة (سياسة الرقابة النقدية) على الانتعاش الدائم أو المؤقت لقطاع الموارد على الاقتصاد من خلال تأثيرها على عرض النقود، حيث تلجأ السلطات النقدية مثلا إلى فرض رقابة على النظام البنكي والمالي بواسطة زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي الذي تحتفظ به البنوك التجارية أو استعمال عمليات السوق المفتوحة.

5.4 . - ربط النفقات العامة بمستوى الدخل الدائم

وحسب هذا المعيار تدخر البلدان في كل فترة جزءا من إيرادات مواردها النفطية بهدف مراكمة ثروات مالية وتحقيق مسار للدخل المستقبلي يضمن وضع الإنفاق الحكومي في مسار يتسم بالثبات والعدالة عبر الأجيال (بيدرو، 2011، صفحة 41)، إذ على الحكومة أن تراكم أصولا من أجل تحمل العجز غير النفطي عندما يتم نفاذ النفط، وبصورة خاصة يجب أن توجد أصول متراكمة كافية لأن يمول عائد هذه الأصول العجز غير النفطي حالما ينضب الدخل النفطي. ومن أجل تحقيق هذا

الهدف، وبالتالي الحفاظ على مستوى كلي ثابت للثروة (سواء كانت موارد غير مستغلة أو أصول مالية) ينبغي أن يتساوى العجز المالي الأساسي غير المرتبط بالنفط مع تقدير الدخل الدائم من ثروة البلد (على الرغم من أن هذا التقدير قد يكون في حاجة للتعديل بصورة دورية بسبب صعوبة تقييم أصول الموارد الطبيعية)، ومن الناحية العملية قد تسمح الحكومة بانحراف المستوى الفعلي للعجز الأساسي غير المرتبط بالموارد لفترة معينة عن تقدير الدخل الدائم وذلك لأسباب اقتصادية كلية، أو بسبب قرارها الاعتماد على بعض من ثرواتها من الموارد، أو ثرواتها المالية بغرض زيادة الاستثمار المادي والبشري والذي سيعوض الانخفاض في ثروة الموارد أو الثروة المالية (صندوق النقد الدولي، 2007، صفحة 55)، ويعتمد ذلك على عدد من القضايا تتمثل في جودة الاستثمار ومدى ملائمته، فضلا عن القدرة التنافسية وهيكل السوق ووفورات الحجم، وبالإضافة إلى ذلك ينبغي مراعاة النتائج الاقتصادية الكلية في الأجل القصير.

6.4 . - فرض قيود تجارية وزيادة الرسوم الجمركية على الواردات

تستطيع الحكومة حماية قطاع السلع التجارية غير النفطية(السلع القابلة للتبادل) من التأثيرات السلبية المحتملة للمرض الهولندي (خاصة من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) من خلال فرض قيود تجارية وزيادة الرسوم الجمركية على الواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة مقارنة بأسعارها في الأسواق العالمية، و من شأن هذا الإجراء أن يقلل من تنافسيتها أمام المنتجات المحلية. إلا أن فرض حصص على واردات بعض السلع القابلة للتبادل التجاري فقط دون غيرها يترتب عليه تركز كل التأثير العكسي للارتفاع الحقيقي لسعر الصرف على ربحية الصناعات التي لم تفرض حصص على المنتجات المنافسة لها، ويكمن البديل عن هذه السياسة، إما بإلغاء كلي لحصص الواردات و تعويضها بالرسوم على السلع المستوردة، أو بتعميم حصص الواردات على عينة كبيرة من السلع المنافسة للصادرات المحلية.

5. - خاتمة:

يعتبر المرض الهولندي من بين أهم المشاكل الاقتصادية التي تسببها وفرة الموارد الطبيعية في البلدان التي اكتشفت فيها ، حيث أن التغيرات التي تحدث في الاقتصاد والتي تتمثل خاصة في تراجع قطاع السلع المتبادلة بالنسبة لقطاع السلع الغير المتبادلة نتيجة الارتفاع الحقيقي في صرف العملة المحلية تعتبر من أصعب المسائل بالنسبة للحكومات التي تواجه زيادة في تدفقات الموارد المالية الناتجة عن زيادة أسعار و حجم صادراتها من الموارد الطبيعية، إذ أن استخدام هذه الموارد أدى إلى تشوهات خطيرة في أنظمتها الإنتاجية ، و لمواجهة هذه الآثار الغير مرغوب فيها على الجانبين الاقتصادي الاجتماعي للبلد ، تطرح عدة خيارات لسياسات ترتبط معظمها مع ممارسة جيدة في إدارة الفائض الغير متوقع الذي مصدره مداخيل تصدير الموارد ، و تتراوح هذه السياسات بين الحاجة إلى كبح الإنفاق العام لتجنب دورية السياسة المالية ، و الحاجة لخلق بيئة ملائمة لتنويع الاقتصاد خارج قطاع النفط.

1.5 . - نتائج الدراسة: قد تمكنا في نهاية دراستنا من استخلاص مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

-ترتبط نظرية المرض الهولندي بالأداء الاقتصادي الضعيف للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية، حيث تحقق الدول التي تتميز بوفرة في الموارد معدلات نمو منخفضة، مقارنة بتلك الدول التي لا تمتلك موارد كبيرة، و هي تمس حاليا عددا لايستهان به من البلدان المصدرة لمورد النفط، إذ تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، مما يرفع من الطلب على السلع الأجنبية ويقلل من الطلب على السلع المحلية، الأمر الذي يترتب عليه تراجع القطاع الصناعي، وانخفاض حجم الصادرات خارج الموارد الطبيعية.

- يتضح من تحليل الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسة المكونة للناتج المحلي بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط، أنه مع ارتفاع نسبة القطاع الاستخراجي في الناتج تنخفض مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة)، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين تطور قطاع التصدير

المزدهر وقطاع التصدير التقليدي وهذا يمثل أعراض إصابة اقتصاداتها بالمرض الهولندي.

-تعاني الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة عوارض المرض الهولندي لمخاطر أجواء عدم اليقين الخارجية، ووقوعها تحت ضغوط محلية نتجت عن التباطؤ المتوقع في معدلات النمو، وذلك بفعل افتقارها إلى إطار متوسط لسياسة الموازنة، وضعف مستوى الامتثال لقواعد المالية العامة من جراء ارتفاع الإنفاق وتراجع جهود تعبئة الإيرادات وضعف شفافية دورة الميزانية والانضباط المالي.

- تتجلى عوارض المرض الهولندي في الدول العربية المصدرة للنفط من خلال ضعف تنوع هيكل الصادرات وارتفاع حجم الواردات من جهة ، وإلى دورية السياسة المالية والتي تتمثل في سياسات الإنفاق التي تكون توسعية أثناء الانتعاش (زيادة المداخيل) وتكون انكماشية في فترات الركود (أو تراجع المداخيل) من جهة أخرى.

- لتجنب آثار ومضاعفات المرض الهولندي يجب تعقيم ازدهار الإيرادات من خلال عزل سياسة الإنفاق العام عن تقلبات النفط ، كإنشاء صناديق للنفط، ووضع قواعد مالية ، وتوخي الحرص في إدارة الاقتصاد الكلي وفي السياسة المالية، وكذا تنسيق السياسة النقدية المتصلة بسعر الصرف، و إتباع منهج يتسم بالشفافية في مجال المالية العامة، والعمل على تنويع هيكل اقتصادياتها.

2.5 . - اختبار الفرضيات:

-بالنسبة للفرضية الأولى والتي مفادها أن أعراض المرض الهولندي تظهر من خلال العلاقة بين استغلال النفط والتدني الذي يحدث في القطاعات المنتجة الأخرى خاصة كالصناعة والفلاحة، تم قبول الفرضية مع إضافة أعراض أخرى للمرض الهولندي في الدول العربية المصدرة للنفطتتمثل في ضعف تنوع الصادرات وارتفاع حجم الواردات، كما تظهر عوارض المرض الهولندي من خلال ارتفاع معدلات التضخم مع ارتفاع عائدات النفط والى دورية السياسة المالية التي تكون توسعية فيحالة ارتفاع أسعار النفط وانكماشية في حالة انخفاضها.

-بالنسبة للفرضية الثانية التي تنص على أن النفط يمثل نعمة على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط لأنه يعتبر المصدر الأساسي لتمويل التنمية، كما يشكل نقمة من خلال التأثير السلبي الذي تخلفه انهيار العائدات على المؤشرات الاقتصادية الكلية، فقد تم قبولها إلا أنه لابد من الإشارة إلى نعمة النفط تحولت إلى نقمة بفعل السياسات الاقتصادية الخاطئة المنتهجة والتي تتركز على الاعتماد شبه الكلي على إيرادات النفط وعدم اتباع منهج يرتكز على تنويع الاقتصاد، وتهميش القطاع الخاص واتباع سياسة موازنية مسايرة لتقلبات أسعار النفط.

- بالنسبة للفرضية الثانية التي تنص على أنه يمكن مواجهة أعراض المرض الهولندي من خلال تحييد العائدات النفط عن الاقتصاد المحلي. فهي خاطئة إذ يمكن الاستفادة من عائدات النفط في تمويل التنمية لكنه يجب اتخاذ جملة من التدابير والآليات لتجب أعراض المرض الهولندي تتمثل ف يتعقيم ازدهار الإيرادات من خلال عزل سياسة الإنفاق العام عن تقلبات النفط ، كإنشاء صناديق للنفط، ووضع قواعد مالية ، وتوخي الحرص في إدارة الاقتصاد الكلي وفي السياسة المالية، وكذا تنسيق السياسة النقدية المتصلة بسعر الصرف، و إتباع منهج يتسم بالشفافية في مجال المالية العامة، والعمل على تنويع هيكل اقتصادياتها.

3.5 . - **توصيات الدراسة:** انطلاقا مما سبق ومن أجل تجنب آثار المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري بكل أبعاده يمكن تقديم التوصيات التالية:

- اتخاذ الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاجية وتشجيع الاستثمار الأجنبي في السلع التجارية غير النفط من خلل توسيع البنية التحتية وتحسين مناخ الاستثمار وبيئة العمال.

-تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة، و تهيئة البيئة التشريعية المشجعة على الاستثمار ، و إقامة مؤسسات تضمن احترام المنافسة و تعمل على تحسين أنظمة الحكم و محاربة الفساد.

- ضرورة إتباع سياسات مالية حكيمة في أوقات الرخاء كما في أوقات الشدة، بحيث يتم الحفاظ على وضع مالي جيد نسبياً، بحيث تتيح المرونة الكافية لممارسة سياسة مالية تنسجم والتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

-ضرورة إعادة هيكلية الإنفاق العام في الجزائر وتغليب كفة الإنفاق الاستثماري وعلى وجه الخصوص القطاع الصناعي والقطاع الخدمي يقابل ذلك ضغط لحصة الإنفاق الدفاعي والأمني إلى الحد الذي لا يجعله يلتهم الجزء الأكبر من الإنفاق العام.

-ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة النفط إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة وعالية . وذلك من خلال دعم القطاع الزراعي والصناعي وتنظيم الاستيراد

-ضرورة وضع سياسات تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط، وذلك لتجنب التأثيرات السلبية لهذه الأخيرة على الاقتصاد الوطني.

-ضرورة استخلاص الدروس والاستفادة من التجارب الناجحة في مجال تنويع الاقتصاد والتخلص من عوارض المرض الهولندي بالنسبة للدول الغنية بالموراد الطبيعة، والتي تأتي في طليعتها التجربة النرويجية التي تعتبر تجربة رائدة في هذا المجال.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

-بيدرو رودريغيز(2011) ، دول مجلس التعاون الخليجي: تعظيم النتائج في عالم يسوده عدم اليقين "قضايا سياسة المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي"، صندوق النقد الدولي ، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

-حامد عباس محمود المرزوك (2008) ، اتجاهات الإنفاق العام في الدولة العربية الريعية " المملكة العربية السعودية نموذجا"، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.

-ستيفن بارنيت وورولاندو أوسووسكي (2003) ، ما الذي يرتفع؟.لماذا ينبغي للدول المنتجة للنفط أن تحافظ على مواردها، مجلة التمويل والتنمية, العدد 1، المجلد 40 صندوق النقد الدولي, واشنطن.

-سلسلة تقارير سامبا (2010) ، دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصاديات آخذة في التنوع المتزايد، مجموعة سامبا المالية، المملكة العربية السعودية، أفريل 2010.

-شكوري سيدي محمد (2012/2011)، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي –دراسة حالة الاقتصاد الجزائري - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان.

-صندوق النقد الدولي (2007)، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد.

عبد الرزاق الفارس (2001)، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الثانية, بيروت.

-فليح حسين خلف (2004)، اقتصاديات الوطن العربي, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى, عمان.

-يوسف خليفة يوسف (2004)، هل القطاع النفطي محرك للتنمية أم معوق لها؟ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد32، العدد01، جامعة الكويت، الكويت.

المرجع باللغة الأجنبية:

- Arzelier , Marie-Pierre (1998) ," Dépenses Publiques , Ressources Naturelles et Croissance Sectorielle : Une Comparaison Afrique-Asie ", Revue économique, Vol. 49, No. 1.
-Berg, Andrew, Rafael Portillo, Shu- Chun, Yang and Luis-Felipe Zanna ",Public Investment in Resource - Abundant Developing Countries, IMF Economic Review, Vol.61, No. 1.
-Collier, Paul, Frederick (Rick) van der Ploeg A. Michael Spence, and Anthony J Venables,(2010) "Managing Resource Revenues in Developing Economies", IMF Staff Papers, vol.57, No.1.
-Gylfason T,(2001)" Natural Resources ,Education, and Economic Development", European Economic Review 45.
-Marc-antoine adam,(2003) "la maladie hollandaise: une étude empirique appliquée a des pays en développement exportateurs de pétrole, université de montréale.
-Sachs J.D. &Warner A.M.,(1995) " Natural Resource Abundance and Economic Growth ", National Bureau of Economic Research, Working paper 5398 , Cambridge.
-Steven Barnett and Rolando Ossowski (2002), Operational Aspects of fiscal policy in oil- producing countries, fiscal Affairs Department; IMF Working paper